7 في الأولى و5 في الثانية و4 في الثالثة و10 في الرابعة و3 في الخامسة

28 مرشحا وسيدة في أول أيام الترشح لانتخابات مجلس الأمة

معصومة المبارك

يوسف الزلزلة

مواطنون يرفعون صورة صاحب السمو أمام لجنة الانتخابات

سعدون حماد

فيصل الدويسان

نبيل الفضل

معصومة: متفائلة بالنظام الانتخابي الجديد وبالمواطن

الصوت الواحد عودة للمسار الصحيح في التطبيق الديمقراطي

اسماعيل مسري

نوري الفلاف

الرازي الضف

باسل الراجحي

بدر اليحيى

جاسم الجدي

الفضل: الخيار سيكون للناس ولا أعلم شكل المجلس القادم

لا يوجد مجتمع في كل العالم يمشي دون قوة تفرض القانون

كتب
مصطفى كامل
وفارس العبدان

شهد اليوم الأول من فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي الرابع عشر، تقدم 29 مرشحا باوراق ترشيحهم الى ادارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية بواقع 28 مرشحا ومرشحة واحدة.

واكد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله حرص الحكومة على حسن وصحة اتباع النصوص القانونية ومواد الدستور جميعها دون اجتزاء اي نص منها في العملية الانتخابية.

وقال الشيخ محمد العبدالله في مؤتمر صحافي في ادارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية أمس، «العملية الانتخابية» انتخابات مجلس الامة المقررة في الاول من ديسمبر المقبل «أصبحت برمتها تحت يد رجال القضاء العادل ونأمل ان تكون لهم خير عون».

واضاف «جئنا من أجل متابعة اليوم الاول لفتح باب الترشح لانتخابات ديسمبر 2012 وكل طلبات الترشح يتم التعامل معها بشكل ميسر والجميع شاهد التجهيزات والترتيبات التي قامت بها وزارة الداخلية مشكورة والاستعدادات جارية على أكمل وجه حتى هذه اللحظة».

ورداً على سؤال حول لجنة ترسيخ الوحدة الوطنية ودور وزارة الاعلام في تشجيع «الاغلبية الصامتة» على المشاركة في الانتخابات في مقابل دعوات البعض للمقاطعة أفاد وزير الاعلام بأن الوزارة «بدأت تتعامل مع الاعلام الحديث بشكل مختلف وشرعت بارسال الرسائل النصية القصيرة على الهواتف النقالة» مؤكدا الاستمرار بهذا العمل «فمن واجبنا خدمة اجتماعية وطنية عامة».

وأكد ان مراسيم الضرورة سلطة أصيلة لسموأمير البلاد وفقا للمادة 71 من الدستور مشيرا الى ان هناك قيودا على هذه المادة «ولكن التفاعل مع المراسيم يتم من خلال الدستور ويجوز للمجلس المقبل البت فيها وهناك حكم صادر من المحكمة الدستورية سنة 1982 ينص على ان مقام سموالامير هوالمقام الاوحد في الدولة الذي يقرر هذه الضرورة وبالتالي فان تقدير المراسيم من السلطات السيادية لا القانونية».

وشدد على ان حرية التعبير عن الرأي والتجمعات «مكفولة ولكن هناك قانونا ينظم هذا الامر وهوالمادة 44 من الدستور والتي نصت صراحة على أن يكون هناك قانون ينظم الامر وفق معايير قانونية سليمة ومن يعترض عليه ان يتجه الى القضاء الذي هوملاذنا جميعنا ويفصل فيما بيننا».

وأشار الى ان المقاطعة عمل مجاز وفق القانون والدستور «ولكل انسان ان يقدر الحالة التي يرى فيها الحاجة لممارسة هذا الدور».

جاسم المنيع

خالد الشمري

من جانبه، استغرب مرشح الدائرة الاولى النائب السابق فيصل الدويسان اتهام المجلس المقبل بانه مجلس وطني اخر مؤكدا على ان ما نريده هواختيار الشعب لممثلين يسهرون على راحته وحقوقه، وان يكون مجلسا ذا مخالب قوية لينتزع حقوقه.

ولفت الدويسان الى انه من الطبيعي وجود معارضة وموالاة داخل مجلس الامة، ولكن من السيئ جدا ان تكون غالبية المجلس من الموالاة او المعارضة فقط لان السفينة لن تسير هكذا، ومتمنيا ان يكون هناك موازنة لاننا نؤمن بالعملية الديمقراطية وبوجود متغيرات فيها، مشيرا الى ان من يكون موالاة في مجلس ينتقل ليصبح معارضة في المجلس الاخر ومتسائلا: من قال ان الموالاة يبقى طول عمره موالاة والعكس كذلك فبعض الوجوه التي تحسب على المعارضة كانت في يوم من الايام في «جيب الحكومة» وكان بعضها حكومي الى حد النخاع.

من جهته دعا مرشح الدائرة الخامسة عبدالله التميمي كل من يجد لديه القدرة الى العمل لمصلحة الكويت الى الترشح، معتبرا المرحلة الحالية مرحلة مهمة ومفصلية في تاريخ الديمقراطية الكويتية.

واسف التميمي لما تشهده الساحة السياسية من مشاحنات وتطاحن مواجهات في الشارع والتي لم يجبل عليها الشعب الكويتي على مر تاريخه املا ان تهدأ النفوس لما فيه خير مصلحة الوطن وان تسير الانتخابات بشكل يتماشى وينسجم مع التاريخ الديمقراطي الكبير للكويت.

بدوره اعتبر مرشح الدائرة الاولى جاسم صالح الجدي ان المرحلة الحالية تستوجب المشاركة، داعيا الجميع الى عدم مقاطعة الانتخابات والمشاركة في العرس الديمقراطي، ومشددا على ان المرحلة الحالية حساسة في تاريخ البلاد وجديدة لاننا شهدنا سابقا الدوائر الانتخابية الخمس والعشرين والخمس ولكنها المرة الاولى التي نشهد انتخابا بصوت واحد والامر يستوجب حسابات جديدة.

اما مرشح الدائرة الرابعة ناصر النبهان الشمري فلفت الى ان تقديمه لاوراق ترشحه للانتخابات النيابية المقبلة هوتلبية لنداء سموامير البلاد عبر المادة 71 من الدستور ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، معلنا عن شعاره الانتخابي «لن نترك الدستور».

ولفت الى انه يحمل ثلاثة ملفات سيطرحها خلال حملته الانتخابية تتمثل في المستحقين البدون الذين عانوا اهمالا لسنوات طويلة اضافة الى الشباب من ابناء قبائل الشمال الذين عانوا التهميش من المشاركة في العملية السياسية وكذلك مدينة القصر في الجهراء التي عانت الاهمال والقصور في الخدمات.

اما مرشح الدائرة الاولى النائب السابق الدكتور يوسف الزلزلة فرأى بان الترشح لانتخابات مجلس الامة واجب على كل من يرى في نفسه الكفاءة لتختار الناس الاكفأ ليصال الى قاعة عبدالله السالم.

واضاف اننا نخطط لمستقبل نتوقع ان يكون زاهرا خصوصا بعد تغيير النظام الانتخابي للصوت الواحد والذي سيميز بين الكفء وغيره، ومؤكدا على ان ما تقدم به سمو امير البلاد من تعديلات لقانون الانتخاب ستصب في مصلحة الكويت.

وعلق على الدعوة لمقاطعة الانتخابات بالقول «هذا من حق من دعا الا انني ارى بان مصلحة الكويت يجب ان تقدم على اي امر اخر وكل من يرى ذلك عليه المشاركة وعدم المقاطعة والتصويت للاكفأ.

وبين ان شراء الاصوات في الاصوات الاربعة شائع بينما لا يمكن ان يكون الامر في الصوت الواحد.

وتابع اننا في بلد دستوري ومؤسساتي والناخبون يقررون من سياتي لمجلس الامة وليس اهواء بعض السياسيين الذين يعرفون مسبقا انهم سيخسرون الانتخابات اذا ترشحوا.

وارجع الزلزلة عدم خوضه الانتخابات السابقة الى انه راى في بداية العام الاجواء السياسية متوترة ولن تجعل المجلس يكتمل حتى لمدة ستة اشهر مجددا تاكيده على ان المجلس المقبل سيكمل سنواته الاربع لان من سياتي اليه لا يدعوللتازيم ومن سيتم اختياره ليس من التحالفات الذين يتوجب ممن ياتي ان يحضر معه ثلاثة اخرون للسمع والطاعة.

واعتبر اننا اذا استطعنا انجاز القوانين القابعة في ادراج المجلس السابق سنحرز طفرة نوعية كبيرة جدا نحوالتطور والرقي، مبينا ان من بينها 12 قانونا اقتصاديا من ابرزها قانون لجنة المناقصات المركزية وقانون الـ BOT اضافة الى قانون الوكالات التجارية.

من جانبه قال المرشح الدائرة الثالثة المهندس والخبير النفطي بدر البحي «اتشرف بان اكون اول المتقدمين للترشيح، مشيرا إلى ان ترشيحه جاء لإنجاح العملية الانتخابية الديمقراطية والامتثال للرغبة الأميرية السامية.

واكد البحيي انه من الداعمين والمؤيدين بان الديمقراطية لا يحدها عدد الأصوات او توزيع المناطق بالدوائر، مضيفا أن المهم في العملية الانتخابية هوالتعبير الصادق والممارسة الحقيقية للديمقراطية.

ومن ناحيته تقدم مرشح الدائرة الرابعة محمد المطيري «بالشكر لصاحب السموالإصداره المرسوم التاريخي الذي انقذ البلاد من التوهان والفوضى التي غاصت بالبلاد إلى مستنقع الطائفية والقبلية، لذلك كان لابد من صدور مرسوم بتخفيض عدد الاصوات.

واوضح ان المرسوم هدم خطاب الكراهية الذي انتشر خلال الفترة الماضية ولا يوجد احد الان يتكلم بلغة فئوية ولن يرشح احدا غير الذي يحل مشاكله.

وتابع: اريد ان ارسل رسالة صادقة للحكومة فان كانت تريد ان تفتح صفحة جديدة عليها ان تبادر فورا بإخلاء سبيل النائب السابق مسلم البراك، وإسقاط كافة التهم عنه، ورغم اختلافي معه ولكن شخصا بحجمه وتاريخه لا يمكن ان يبقى في السجن بهذه الطريقة، موضحا ان اقفال سلاح المقاطعة يتطلب مثل هذه المبادرات.

وبدوره اكد مرشح الدائرة الثالثة باسل الجاسر ان جماعة الاخوان المسلمين مسيطرون على جميع اموال التبرعات في البلاد والتي قدرت قيمتها في عام 2006 بمبلغ 6 مليارات دينار ويستخدمونها في دعم مرشحي الانتخابات داخل وخارج الكويت والحكومة صامتة لا تتخذ اي اجراء خوفا اومجاملة موضحا ان ترشحه ياتي للتصدي للتجاوزات الخطيرة والاساءات المستمرة للدستور وسيادة القانون والسلطة القضائية مؤكدا ان الاونة الاخيرة شهدت تفشي الفساد في جميع اركان الدولة منتقدا استيلاء التكتلات والتيارات السياسية وحركة الاخوان المسلمين على المناصب القيادية في الدولة داعيا الى ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، كما راينا ان هذه الجماعة قد اصبحت من اغنى الجماعات السياسية في العالم وراياناها تحشد الكثيرون من الليبراليين يصطفون دعما لحراكها اومؤامرتها الاخيرة.

واضاف ان الفساد والتردي تفشى في كل ارجاء الدولة وتكرس بصورة فظيعة في السنوات الثلاث الاخيرة مما اعاق تنمية التقدم الوطني في كافة الاصعدة حتى وصل الفساد الى قيم واخلاق الكثيرين من افراد المجتمع، كما راينا الزعيم الذي يقول الا الدستور يؤجر املاكه على الدولة بمخالفة المادة 121 من الدستور ويعين الرياءه بالمناصب القيادية في منأى عن الاحقية والتسلسل الوظيفي.

مرشح الدائرة الاولى عبدالرحمن دشتي تقدم باوراق ترشحه مشيرا الى انه يمارس حقه الدستوري في الترشح بناء على ثقته باجراءات سموامير البلاد الدستورية مشددا على ان الامر خطوة نحواصلاح الحياة البرلمانية وداعيا الجميع الى المشاركة ترشيحا وانتخابا سائلا المولى ان يهدي الجميع الى سواء السبيل وان يحفظ الكويت واهلها من كل مكروه.

وقال مرشح الدائرة الرابعة صادق الزيدي ان ترشيحي لهذه الدورة هو استكمال لترشيحي في المرة السابقة وبعد مشاورة قواعدنا واهلنا في الدائرة، معتبرا مرسوم الضرورة حق لسموالامير وللمجلس المقبل ان يرد هذا القانون، مؤكدا ان قاعة عبدالله السالم هي المكان المناسب لمناقشة هذه الاموروليس الشارع.

وبين ان الدستور كفل لنا كل الحقوق والمطلوب هو تفعيل الدستور، وان العزوف عن الانتخابات والدعوة الى مقاطعتها هي اراء شخصية ومشروعة، ولكن الصوت الواحد افضل بكثير من القانون السابق، وقال «كفانا ممثلين... ونريد ممثلين للشعب لان قبيلتنا الكبيرة هي الكويت، ونريد ان يكون هم جميع المرشحين هومصلحة الكويت».

وافت الى ان الملاحظ في الاونة الاخيرة علواصوات بعض النواب السابقين برفض الصوت الواحد لانها لا تخدم طوائفهم وقبائلهم، بينما ما نريده نحن ان يكون النواب ممثلين للامة، معتبرا ان «الصوت الواحد.. صوت النجاة».

واعرب عن امله في ان تحارب الاجهزة المعنية ظاهرة شراء الاصوات بكل الوسائل، مؤكدا ان تطبيق القوانين هي اولى اولوياته، وانه سيدعم الدولة لتفعيل اليات تطبيق القوانين.

جاسم المنيع

خالد الشمري

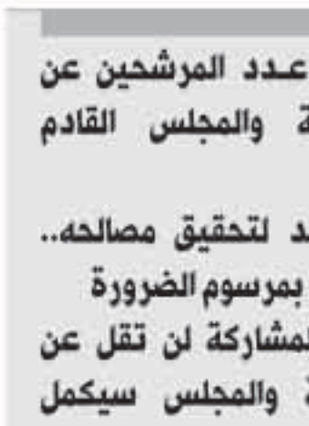
راشد الهاجري

سلطان العتيبي

حماد: لن يقل عدد المرشحين عن الانتخابات الماضية والمجلس القادم سيختاره الشعب

لن يقودنا أحد لتحقيق مصالحه.. والبرلمان هو المخول بمرسوم الضرورة

الزلزلة: نسبة المشاركة لن تقل عن الانتخابات الماضية والمجلس سيكمل مدته

نعيش في بلد دستوري ولا نتكلم عن أهواء وأمزجة

الصوت الواحد قلل إمكانية شراء الأصوات وهو السبيل لإخراج الأكفأ وخدمة الكويت

نحتاج الآن استقرارا سياسيا والمجلس سيدفع باتجاه التنمية

واجب على كل مواطن المشاركة في الانتخابات والتي ستصب في مصلحة الكويت

الدويسان: التقهقر الديمقراطي حدث عندما كان نظام التصويت بـ4 أصوات

مؤمن بأهمية المشاركة في الانتخابات وإحراز تقدم على الصعيد الديمقراطي

وعن توقعاته لنسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة وما يثار عن ان المجلس المقبل سيكون مجلسا صوريا، قال الزيدي ان هذا الكلام سابق لاوانه، ولكن ما يهمنا هوان تصل السفينة الى بر الامان، وسموالامير هو«النوخذة» الذي يعمل على التهدءة من اجل الوصول بنا الى بر الامان.

من جهتها مرشحة الدائرة الاولى الوزيرة والنائبة السابقة معصومة المبارك وضعت خطوة ترشحها في اليوم الاول في خانة «لا تؤجل عمل اليوم الى الغد فان للغد عملا اخر، بما انني قررت فخير الامور التنفيذ»، معتبرة ان الدعوة لمقاطعة الانتخابات حق من دعا للامتناع عن المشاركة لاي سبب يرونه منطقيا مؤكدة على ان الامر حق لهم ومستدركة بالقول ان المشاركة الايجابية افضل من المقاطعة السلبية.

وحول تطبيق الصوت الواحد وتاثيره على نتائج الانتخابات اشارت الى ان الامر سيؤدي الى انخفاض اعداد المتضخمين في تقرير من الناجح في الانتخابات والارتقام سنتقسم على اربعة ومعتبرة ان الاهم من ذلك هو المسار الديمقراطي الصحيح لان جميع ديمقراطيات العالم بالصوت الواحد للناخب الواحد ومشددة على ان عدم الامتثال لمثل هذه القاعدة الديمقراطية يعتبر كان خروج عن هذه القاعدة التي عدنا اليها اليوم، ولافتة الى ان اعتبار البعض الامر خطأ شانه لانه كما جربنا الصوتين والاربعة نجرب اليوم الصوت الواحد ومبدية ثقتها بانه اضافة الى كونه المسارة الصحيح في الديمقراطيات العالمية فانه سيكون المسار الصحيح للديمقراطية الكويتية ويصحح الخلل الفادح الذي عانت منه الديمقراطية ونتائج الانتخابات في المرحلة المقبلة.

أسماء المرشحين

توزع المرشحون في الدوائر الانتخابية على النحو التالي:

الدائرة الاولى:

إسماعيل مسري الرازي، بدر المضف، جاسم الجدي، عبدالرحمن دشتي، فيصل الدويسان، معصومة المبارك ويوسف الزلزلة.

الدائرة الثانية:

جاسم المنيع، خالد طعمه الشمري، راشد فرحان الهاجري، محمود صقر العابدين وهاني المواش.

الدائرة الثالثة:

باسل الراجحي، بدر اليحيى، سعدون حماد العتيبي ونبيل الفضل.

الدائرة الرابعة:

صادق الزيدي، عواد السعيدي، مؤيد الخلف، السعيد مبارك القليدي، كعمي الرشيدي، متعب السعيد، محمد الماجدي، محمد المطيري، مطلق الصليلي، مفرح الشلاحي المطيري وناصر الشمري.

الدائرة الخامسة:

عبدالله التميمي، قاسم الهندال، نوري خلف شاوي وعبدالله الفلاف.

إحصائية الإدارة العامة لليوم الأول

الإجمالي 29 - ذكور 28 إناث 1 - الدائرة الاولى: 7
الثانية: 5 - الثالثة: 4 - الرابعة: 10 - الخامسة: 3